وفي رواية اذا قال لاخيه يا كافر فقد وجب الكفر على احدهما
الخامس معناه قد رجع عليه تكفيره فليس الراجع حقيقة
الكفر بل التكفير لكونه جعل اخاه المؤمن كافرا فكانه كفر نفسه
اما لانه من هو مثله واما لانه كفر من لا يكفره الا كافر يعتقد
بطلان دين الاسلام انتهى وتبعه ابن السبكي في بعضه وفتاوى
مبنية على رأي اتخذه مذهبا واعتقد بانه خارج عن قول اصحابنا
الشافعي وهو ان من كفر احدا من العشرة المشهود لهم
بالجنة كفر وان كان ماولا وقد بسطت الكلام على ذلك في كتابي
الصواعق المحرقة في الرد على الروافض وغيرهم قلت
لا تباين في عبارته المذكورة ما مر لان قوله من غير اعتقاد
بطلان دين الاسلام هو من التاويل الذي مر عن المتولي
انه اذا سلكه لا يكفر نعم في الوجه الاول تقييد لما قاله
المتولي بالمستحل كما قيل واقول ان اريد انه تقييد
للمفهوم فظاهر او للمنطوق فليس كذلك وبيانه انه
اذا قال يا كافر ما ولا يكفر البتة او نحوها كان مع ذلك حراما
اجماعا اخذا مما مر عن ابن المنذر فان اعتقد حله حينئذ
اتجه القول بكفره على الخلاف الآتي في مستحل الحرام المجمع عليه
فان قلنا باشتراط ان يكون معلوما من الدين بالضرورة
احتمل ان نقول بالكفر وندعي ان حرمة ذلك معلوم من
الدين بالضرورة لان احد الاجمل تحريم ايذاء المسلم سيما
بهذا اللفظ القبيح وان قلنا بعدم اشتراط ذلك فالكفر
بهذا

بهذا اللفظ واضح وان ذكر هذا اللفظ ما عد تاويلا فانا نقصد
مع ذلك ان دينه الذي هو متلبس به وهو الاسلام كفر
لا نزاع بين احد في انه يكفر بذلك وان اطلق فلم يأول ولا قصد
ذلك اتجه ما افاده كلام شرح مسلم من انه ان استحل ذلك
كفر والا فلا واذا املت هذا التقرير علمت ان كلام شرح
مسلم لا ينافي كلام الشيخين عن المتولي الا ما حيث ان قضية
كلامهما التكفير مطلقا في حال الاطلاق وهو وان كان الوجه
لكن التفصيل بين الاستحلال وغيره اوجه هذا ما يتعلق
بالوجه الاول من الوجوه التي ذكرها في شرح مسلم
واما الوجه الثاني فمقبول بناء على ما مر عن المتولي لان رجوع نقيصته
اليه صادق بالكفر في بعض الحالات واما الثالث فاعترضه
الزركشي بان ما حكاه عن الاكثرين من عدم تكفير الخوارج
ممنوع قال بل هو الحق لما سنذكره في كتاب الشهادات وينبغي
حمل كلامه على ما اذا لم يصدر منهم سبب مكفر كما اذا لم يحصل
الا مجرد الخروج والقتال ونحوه اما مع تكفيرهم لمن تحقق
ايمانه من الصحابة المشهود لهم بالجنة فلا آتي واقول
الخوارج لم يكفروا غيرهم الا بتاويل ولم يسموا الاسلام كفرا
وحينئذ فالمعتمد ما في شرح مسلم وغيره من عدم تكفيرهم
نعم ان انكروا صحبة ابي بكر رضي الله عنه او كفروا الصحابة
او ضللوا الامة فيما فيه جميع ما ذكر فهو كما قالوا والرابع والخامس فلا
بناء فان ما مر ايضا نظير ما سبق من انهما محمولان على من اول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)